

التطور الريادي في بيئات الأعمال الأقل استقراراً: دراسة مقارنة

Entrepreneurial Development in Less Stable Business Environments: A Comparative Studyمجاهد عبده قائد صالح^{1*}، خطاب يمينه²، براهيم فائزة³¹ جامعة جين- الهند، mugaahed@yahoo.com² جامعة معسكر- الجزائر، yaminahattab029@gmail.com³ جامعة زيان عاشور الجلفة - الجزائر، fa.brahimi@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2024/07/17

تاريخ القبول: 2024/07/13

تاريخ الاستلام: 2023/08/22

ملخص:

تقارن الدراسة النمو الريادي لثمانية دول تشهد أو شهدت نوعاً من غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ وهي الجزائر، تونس، العراق، رواندا، السودان، مصر واليمن للفترة من 2009 إلى غاية 2019، باستخدام النمو الريادي والتحديات والإصلاحات كمعايير للمقارنة. تبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن تجربة الاقتصاد الرواندي مثال ناجح لتنمية وتطوير المشاريع مع شرح الإصلاح الرواندية لاقتراح تبنيها من أجل التنمية.

كلمات مفتاحية: ريادة الأعمال، التطور الريادي، الأعمال الريادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ممارسة الأعمال التجارية.

تصنيفات JEL : L26 ، R11 ، L32

Abstract:

This study compares entrepreneurial growth in eight economies that witnessed political and economic instability, which are Algeria, Tunisia, Iraq, Rwanda, Sudan, Syria, Egypt and Yemen during the period 2009-2019 by focusing on the growth, obstacles and reforms. The findings highlight that the successful Rwandan experience should be a reference point for the other economies in this study with highlighting the Rwandan reforms as recommendations for development and economic welfare.

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurial Development, SMEs, Doing Business.**Jel Classification Codes:** L26, R11, L32

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

أصبحت ريادة الأعمال ظاهرة عالمية بغض النظر عن اختلاف طبيعتها، ومدى مساهمة ريادة الأعمال من بلد إلى آخر؛ وخاصة في السياق الثقافي والمؤسسي. فقد أشار المرصد العالمي لريادة الأعمال إلى أن حوالي 400 مليون شخص يديرون أو يمتلكون مشاريع حديثة الإنشاء في البلدان النامية، مما يؤكد على ارتباط ريادة الأعمال بالثروة والفقر في الاقتصاديات النامية؛ علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في الأنشطة الريادية التي يقوم بها الشباب أعلى في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، حيث أن الحواجز التي تحول دون تلك الأنشطة منخفضة وخاصة في القطاع غير الرسمي.

1.1 إشكالية الدراسة

تساهم الأنشطة الريادية في البلدان النامية في التحول الهيكلي من خلال تسريع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، مما قد يسهل في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة في التقارب مع الاقتصاديات الأخرى. من هذا المنطلق جاءت الحاجة إلى إجراء دراسة مقارنة للأنشطة الريادية في هذه الدول بتلك الموجودة في البلدان الأخرى الأقل نمواً. لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما مستوى النمو في البلدان الأقل استقراراً ودور الإصلاحات في تحقيق التنمية؟

تم اختيار أقل الدول العربية استقراراً أو نمواً في المجال الاقتصادي، اختيرت الجزائر، تونس، سورية، السودان، اليمن، مصر، ورواندا، في حين استبعدت ليبيا لعدم توافر بيانات متعلقة باقتصادها في بيانات البنك الدولي، تم تضمين دولة رواندا في الدراسة لاعتبارها أحد الدول الأقل نمواً طبقاً لتصنيف الأمم المتحدة مثلها مثل اليمن، وأيضاً لأنها شهدت مرحلة الإبادة الجماعية في التسعينات والتي راح ضحيتها ما يقرب المليون نسمة ومع ذلك وصف البنك الدولي التنمية الجارية في رواندا بـ "التنمية الملحوظة"، لذلك مقارنتها بالدول المشابهة في النمو الاقتصادي قد يوضح خارطة طريق يتم تبنيها لتحقيق التنمية الريادية في الدول الأقل نمواً. يوضح الجدول التالي ملخص لخصائص الدول المتضمنة في الدراسة.

الدولة	العاصمة	المساحة (كيلو متر مربع)	السكان	الكثافة	السكان بين 15- 24 سنة	السكان بين 25 - 54 سنة	الناتج المحلي - نصيب الفرد (تعاادل القوة الشرائية)
الجزائر	الجزائر	2,381,740	43,576,691	18	13.93%	42.91%	\$11,600
تونس	تونس	163,610	11,811,335	76	12.9%	42.85%	\$10,800

التطور الريادي في البيئات التجارية الأقل استقراراً: دراسة مقارنة

\$2,100	32.93%	19.45%	525	1,21,87,400	26,338	كيغالي	رواندا
\$9,300	35.59%	19.83%	93	39,650,145	438,317	بغداد	العراق
\$4,300	29.80%	20.22%	25	4,31,20,843	18,61,484	الخرطوم	السودان
\$2,500	32.78%	21.26%	52	2,86,67,230	5,27,968	صنعاء	اليمن
\$2,900	43.60%	21.60%	118.3	1,75,00,657	1,85,180	دمشق	سورية
\$11,400	37.85%	18.01%	103	106,437,241	1,001,450	القاهرة	مصر

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، (CIA, 2018).

3. المنهجية

تهدف الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة عن عملية ممارسة الأنشطة الريادية من خلال مقارنة ثمانية بلدان من الدول الأقل نمواً أو التي شهدت أو تشهد نوعاً من غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي وهي –الجزائر، تونس، رواندا، العراق، السودان، سورية، مصر واليمن (خلال الفترة 2009 – 2019). بالإضافة إلى استكشاف أفضل التجارب التي يمكن لتلك البلدان أن تتبناها لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على بيانات البنك الدولي المتوافرة حول ممارسات الأعمال التجارية لهذه الدول.

تعتبر الدراسة نظرية وتقارن الاقتصادات المختارة باعتماد ثلاثة معايير للمقارنة وهي:

أ) فهم طبيعة المشاريع الصغيرة (SMEs) وتعريفها ومساهمتها في الثمانية بلدان المذكورة وتطور الأعمال الريادية فيها؛

ب) طبيعة العوائق والعقبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة (SMEs).

ج) طبيعة الإصلاحات التي تم اتخاذها لتجاوز تلك العوائق.

تركز المرحلة الأولى على استعراض التعريفات والتصنيفات المعتمدة للمشروعات الصغيرة وأيضاً مؤشرات التطور الريادي طبقاً للبيانات المتوفرة. أما المرحلة الثانية من البحث ركزت على طبيعة العقبات والتحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة (SMEs) وركزت المرحلة الثالثة على إجراءات الإصلاحات التي تم تبنيها في هذه الاقتصاديات خلال العقد الفائت، من خلال قاعدة بيانات (Enterprise Survey) وقاعدة بيانات (Doing Business)، التابعتين للبنك الدولي (World Bank).

4. النتائج

تم ترتيب النتائج حسب خصوصيتها بكل بلد من البلدان المتضمنة في الدراسة:

1.4 الجزائر:

طبقاً للجريدة الرسمية الصادرة في 2018، تعتمد الجزائر تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس عدد الموظفين، ورأس المال ومجموع الميزانية، حيث يوضح الجدول التالي تصنيف المشروعات الصغيرة والأصغر والمتوسطة حسب التصنيف الجزائري المعتمد.

جدول 2: تعريف وتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المشروع	عدد العاملين	رقم الأعمال (مليون)	مجموع الميزانية (مليون)
صغير جدا	1-9	أقل من 40	أقل من 20
صغير	10-49	أقل من 400	أقل من 200
متوسط	50-250	أقل من 4 مليار	أقل من مليار

المصدر (لزهر العابد، 2013).

لم يتغير الوضع فيما يتعلق بممارسة الأنشطة التجارية في الجزائر، حيث أن هناك تدني بمرتبة الاقتصاد الجزائري بين عامي 2009 و2019، من المؤشرات التي شهدت تحسناً خلال العقد الفائت هي مؤشر الحصول على الكهرباء والذي تطور من رتبة 164 في 2009 إلى رتبة 106 في 2019، مؤشر دفع الضرائب والذي تطور من رتبة 166 في 2009 إلى 156 في 2019، وأيضاً مؤشر تنفيذ العقود والذي تطور من رتبة 126 في 2009 إلى رتبة 112 في 2019. إضافة إلى ذلك، كان ترتيب الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة التجارية يحتل المرتبة 132 بين 190 دولة في عام 2009 بينما احتل المرتبة 157 خلال عام 2019. تظهر علامات التدني في التطور بمجال ممارسة الأنشطة التجارية بين عامي 2009 و2019. بالإضافة إلى ذلك، كان رواد الأعمال في الجزائر الراغبين في تأسيس أنشطتهم التجارية في عام 2009 يجب عليهم الخوض في إجراءات قانونية عددها 14 إجراء، والانتظار ما يقارب 24 يوماً، وأيضاً دفع رسوم مقدارها 10.8% من نصيب الدخل الفردي، بينما خلال عام 2019 يخوض رواد الأعمال في إجراءات قانونية عددها 12 إجراء، والانتظار 17.5 يوماً وأيضاً دفع رسوم مقدارها 11.8% من نصيب الدخل الفردي في المشروع مما يوحي بأن هناك تحسن في عدد الإجراءات المطلوبة وأيضاً الوقت المطلوب لاكتمال تسجيل وتأسيس المشروعات الصغيرة.

1.1.4 التحديات والإصلاحات:

لم توفر قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة الخاصة بالبنك الدولي بيانات عن عقبات ممارسة الأعمال الريادية في الجزائر. ولكن الأدبيات السابقة تشير إلى أن هناك الكثير من التحديات التي تعيق نمو المشروعات الصغيرة في الجزائر، من ضمنها التمويل، التوجهات

الحكومية والإدارية، نقص خبرة المعلومات، المشاكل التسويقية، الجباية والبيروقراطية الإدارية. بينما هناك تحديات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل ثورة المعلومات، عالمية الاتصال، التطور التكنولوجي والخصخصة (حميداتو، وصافية، بقاص، 2017).

يجدر الإشارة إلى أن جميع الإصلاحات التي تم تبنيها لدعم الأنشطة الريادية في الاقتصاد الجزائري كانت إصلاحات مفيدة وأثرت إيجابياً في تطوير وتنمية عملية تأسيس وممارسة الأنشطة التجارية، ولم تكن إصلاحات عكسية تعيق عملية تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة. كانت أكثر الإصلاحات المتبناة في عام 2010 وأيضاً في عام 2017 حيث تركزت الإصلاحات في بدء النشاط التجاري، استخراج رخص البناء، الحصول على الكهرباء، دفع الضرائب وإنفاذ العقود. بينما هناك سنوات مثل 2012 و 2013، اقتصرت الإصلاحات على الحصول على الائتمان فقط. بينما هناك أعواماً مثل 2014 و 2018، لم يتم فيها تبني أي إصلاحات من أجل دعم وتنمية الأنشطة الريادية في الاقتصاد الجزائري.

2.4 تونس:

طبقاً للمعهد الوطني للإحصاء، تعرف المشاريع متناهية الصغر بأنها المشروعات التي توظف ستة عاملين على حد أقصى، بينما المشروعات الصغيرة هي التي توظف تسعة وأربعين عاملاً كحد أقصى، والمشروعات المتوسطة هي التي توظف 249 عاملاً كحد أقصى. أما بالنسبة لمجموع الأصول، توضح المؤسسة بأن مجموع الأصول يجب ألا يتعدى 15 مليون دينار تونسي بدون أي تفريق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة للتطور الريادي فيبدو أن هناك تدني في ترتيب الاقتصاد التونسي فيما يتعلق بممارسة الأنشطة الصغيرة حيث يظهر هذا الانخفاض في جميع المؤشرات ماعدا مؤشرين اثنين وهما مؤشر استخراج رخص البناء حيث كان ترتيب الاقتصاد التونسي فيما يتعلق باستخراج رخص البناء 101 في 2009 وأصبح 77 في 2019، وأيضاً فيما يتعلق بمؤشر حماية المستثمرين 142 في 2009 وأصبح 83 في 2019. كان ترتيب الاقتصاد التونسي فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة التجارية يحتل المرتبة 73 بين 190 دولة في عام 2009 بينما احتل المرتبة 80 خلال عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، كان رواد الأعمال في تونس والراغبين في تأسيس أنشطتهم التجارية في عام 2009 يجب عليهم الخوض في إجراءات قانونية عددها 10، والانتظار ما يقارب 11 يوماً وأيضاً دفع رسوم مقدارها 7.9% من نصيب الدخل الفردي، بينما خلال عام 2019 يخوض رواد الأعمال في إجراءات قانونية عددها 06 اجراءات، والانتظار ثمانية أيام،

وأيضاً دفع رسوم مقدارها 4.3% من نصيب الدخل الفردي في المشروع مما يشير إلى وجود تطور وتحسن في مؤشرات سهولة تأسيس الأنشطة التجارية في الاقتصاد التونسي.

1.2.4 التحديات والإصلاحات:

وتشير النتائج إلى أن صعوبة الوصول إلى التمويل المطلوب هو من أكبر التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد التونسي كما أوضح ذلك 39% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تونس، متبوعاً بالفساد كثاني أكبر عقبة تواجه نمو المشروعات الصغيرة كما هو بالنسبة لحوالي 15% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وغياب الاستقرار السياسي جاء في المرتبة الثالثة بالنسبة لحوالي 11% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في الجهة الأخرى جاءت أنظمة العمل والإدارة الضريبية كأقل الصعوبات التي تعيق فرص تنمية المشروعات الصغيرة بنسبة 1% و3% على التوالي.

يتضح من العقبات والتحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تونس بأن أهم التحديات التي تعيق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتركز أثرها في المراحل الأولى بالتأسيس المشروع ويتجلى ذلك من خلال اعتبار 40% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن الوصول للتمويل هو العقبة الرئيسية التي تحد من نمو وممارسة الأعمال الريادية في الاقتصاد التونسي.

هناك العديد من الإصلاحات التي تم تبنيها في الاقتصاد التونسي من أجل دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الإصلاحات المتعلقة بدفع الضرائب كان لها النصيب الأكبر من الإصلاحات المتبناة خلال السنوات الماضية، وهناك بعض المؤشرات التي لم تشهد أي إصلاحات تتعلق بتطويرها وتنميتها، من ضمن هذه المؤشرات سهولة ممارسة الأنشطة التجارية، استخراج رخص البناء، الحصول على الكهرباء وتسوية الوضعيات التي تشكل عائق بين المستثمرين، أيضاً لم يكن هناك أي إصلاحات خلال العامين 2012 و2013 بينما كان هناك إصلاحات عكسية تتعلق ببداية النشاط التجاري في العام 2014.

3.4 العراق:

تعرف وزارة التخطيط العراقية المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تنتمي للقطاع الخاص وتوظف 15 عاملاً. وتم تعريف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي تستخدم ما بين (1-9) عمال وتكون قيمة المكاين أقل من 100 ألف دينار عراقي.

عند النظر إلى تطور الأنشطة الريادية وممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد العراقي، يتضح أن هناك بعض التحسن خلال العقد الفائت في بعض مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية، بينما هناك تدني في مؤشرات أخرى. من المؤشرات التي شهدت تحسن خلال العقد الفائت هي بدء النشاط التجاري حيث ارتقت برتبتها من 175 في 2009 إلى 155 في 2019، مؤشر استخراج رخص البناء حيث تحسنت من 111 في 2009 إلى 103 في 2019، إنفاذ العقود حيث تحسن ترتيبه من 148 في 2009 إلى 143 في 2019. أما بالنسبة لباقي مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية، فشهدت تدني خلال العقد الفائت، بالنسبة لترتيب الاقتصاد العراقي فيما يتعلق بتأسيس الأعمال التجارية، فقد كانت ترتيب الاقتصاد العراقي 175 في 2009 وأصبح 155 في 2019، بالإضافة إلى ذلك، خلال 2009، كان رواد الأعمال الراغبين بتأسيس أعمالهم التجارية الخوض في 11 اجراء قانوني والانتظار مدة 77 يوماً وأيضاً دفع رسوم التأسيس، والتي تقدر بما نسبته 150.7% من نصيب الدخل الفردي، بينما في عام 2019، يخوض رواد الأعمال في 8.5 إجراءات قانونية وانتظار مدة 26.5 يوماً وأيضاً دفع رسوم نسبتها حوالي 38.8% من نصيب الدخل الفردي.

1.2.4 التحديات والإصلاحات:

طبقاً لاستطلاعات البنك الدولي، تشير المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أن الوصول إلى الكهرباء من أصعب التحديات التي تواجه ممارسة نشاطاتها، بينما تشير حوالي 18% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن الممارسات غير الرسمية والقطاع غير المنظم تعتبر العقبة الأساسية أمام نجاحات الأعمال التجارية، لكن غياب الاستقرار السياسي يعتبر عقبة أساسية أمام ممارسة الأعمال التجارية بالنسبة لـ 16% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العراقية. تتفاوت باقي الصعوبات بحدتها أمام الأعمال التجارية حيث تشير النتائج إلى أن الأنظمة الجمركية ونسبة الضرائب هي من أقل التحديات والعقبات التي تعيق تطور ممارسات الأعمال في الاقتصاد العراقي.

تبني إصلاحات لغرض تنمية ممارسة الأعمال التجارية في الاقتصاد العراقي لم تظهر إلا في الثلاث سنوات الأخيرة المتضمنة في الدراسة، حيث كانت هناك إصلاحات متعلقة ببدء الأنشطة التجارية في عام 2012 ولكن كانت إصلاحات عكسية لم تؤدي إلى تحسن ممارسات الأنشطة التجارية، بينما في عام 2017 ركزت الإصلاحات على استخراج رخص البناء وتسهيل الحصول على الكهرباء، وفي عام 2018 ساهمت الإصلاحات بتحسين بدء الأنشطة التجارية وتسهيل

الحصول على الائتمان، بينما في 2019 ساهمت الإصلاحات في تسهيل التجارة عبر الحدود وأيضاً تسهيل الحصول على الكهرباء. يمكن الاستخلاص من ذلك أنّ الإصلاحات التي تم تبنيها لتحسين ممارسة الأنشطة التجارية تعتبر قليلة جداً مقارنة بالدول الأخرى، حيث هناك تشابه بين العراق مع سورية والسودان واليمن من حيث عدد الإصلاحات المتبناة لدعم الأنشطة الريادية. أما بالنسبة للإصلاحات العكسية والتي أثرت سلباً على ممارسة الأعمال الريادية، تتلخص في إصلاحات متعلقة بالتجارة عبر الحدود عامي 2009 و2015، وإصلاحات متعلقة بدفع الضرائب عامي 2010 و2018، وإصلاحات متعلقة ببدء النشاط التجاري في 2014.

4.4 رواندا:

تصنف حكومة رواندا المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء على ثلاثة معايير حيث يجب مطابقة معيارين منها على الأقل حتى يتم تصنيف في فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تتمثل هذه المعايير في رأس استثمارات المال الصافي، الدخل السنوي، وعدد الموظفين في المنشأة (Minicom, 2010a).

جدول 7: تعريف وتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رواندا

حجم المشروع	صافي رأس المال المستثمر	العائد السنوي	عدد الموظفين
مشاريع أصغر	أقل من 550 دولار أميركي	أقل من 320 دولار أميركي	واحد إلى ثلاثة
مشاريع صغيرة	من 550 إلى 16000 دولار أميركي	من 320 إلى 13000 دولار أميركي	أربعة إلى ثلاثين موظف
مشاريع متوسطة	من 16000 إلى 80000 دولار أميركي	من 13000 إلى 54000 دولار أميركي	واحد وثلاثون إلى 100 موظف
مشاريع كبيرة (شركات)	أكثر من 80000 دولار أميركي	أكثر من 54000 دولار أميركي	أكثر من 100 موظف

المصدر: (Minicom, 2010a).

نظراً لصغر حجم في الدولة وعدد سكانها القليل، تسيطر المشروعات الصغيرة على القطاع الخاص بالبلد حيث تبلغ نسبتها حوالي 97.8% من القطاع الخاص وتوظف حوالي 41% من القوى العاملة في رواندا. يوجد حوالي 137,699 مشروعات صغيرة في القطاع غير الرسمي في رواندا، بينما هناك 10,018 مشروعات في القطاع الرسمي والذي يشمل مشروعات عامة، تعاونية، خاصة ومختلطة (National Institute of Statistics of Rwanda, 2015)، يحتوي هذا القطاع على حوالي 300,000 الموظفين (Minicom, 2010; 2010a). والقطاع الصناعي في رواندا لا يزال في مراحل نشأته ونموه، بينما يساهم القطاع الإنتاجي بما قدره 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي في رواندا، ويساهم قطاع الخدمات بما قدره 43.6% من الناتج المحلي الإجمالي حيث ينمو بوتيرة أسرع من نمو القطاع الصناعي (Nsengimana, 2017).

كانت رواندا تحتل المرتبة التاسعة والثلاثين بعد المائة 139 في العالم بما يتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في 2009، وأصبحت تحتل المرتبة التاسعة والعشرين 29 خلال 2019. للبدء في الأنشطة التجارية في رواندا خلال 2009، يجب على رواد الأعمال الخوض في ثمانية إجراءات، والانتظار لمدة أربعة عشر يوماً وأيضاً الرسوم تبلغ 108.9% من نصيب الفرد من الدخل، ولقد طرأت الكثير من التطورات على عملية بدء الأنشطة التجارية، حيث يجب على رواد الأعمال لتسجيل وتأسيس مشروعاتهم الخوض في خمسة إجراءات، والانتظار لمدة أربعة أيام وأيضاً دفع الرسوم والتي تبلغ 14.8% من نصيب الفرد من الدخل (World Bank, 2008, 2018).

1.2.4 التحديات والإصلاحات:

من أكبر العقبات التي تواجه زيادة الأعمال أو المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الرواندي صعوبة الوصول لمصادر التمويل بنسبة 24% من المشروعات، والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في العالم أجمع. بينما تعتبر حوالي 22% من المشروعات أنّ معدلات الضرائب السائدة ثاني أكبر المشكلات أو التحديات التي تعيق أنشطتها الريادية. بينما تعتبر العوامل والممارسات في القطاع غير الرسمي ثالث أكبر العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة الاقتصاد الرواندي كما أبدى ذلك 16% من المشروعات الصغيرة.

تتضمن الإصلاحات الهادفة التي تم تبنيها في رواندا اعتماد تقديم واحد لتسهيل امتلاك رخصة البناء (World Bank, 2008; 2010)، وبرسوم منخفضة (World Bank, 2014)، التفتيش على المخاطر ومراقبتها (World Bank, 2017)، إنشاء وتأسيس محاكم تجارية (World Bank, 2008)، تقليل الوقت والتكلفة لتسجيل الملكية للمشروعات (World Bank, 2008; 2009; 2011; 2013) بواسطة تبني نظام الكتروني لنفس الغاية (World Bank, 2013) لضمان تسهيل عملية إنشاء وتسجيل المشروعات الجديدة (World Bank, 2016).

تتضمن الإصلاحات المتعلقة بالوصول للموارد من خلال السماح لعدد أكبر من الأصول بأن يتم استخدامها كضمانات رهن، إصدار قانون الشركات وقانون آخر لتسهيل إجراءات إعادة التنظيم، إلغاء متطلبات التوثيق عند تأسيس الأنشطة التجارية (World Bank, 2009)، تسليم التقارير الائتمانية إلى سجل الائتمان العام في البنك المركزي، إصدار قانون البناء لتسهيل الحصول على رخص البناء (World Bank, 2010)، نشر البيانات من أجل تطوير نظم المعلومات الائتمانية (World Bank, 2011)، والتي أيضاً تضمنت إعطاء البنوك ترتيبات بناء

على تغطيتها للعملاء (World Bank, 2015)، تم تخفيض تكرار إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى فصلية (كل ربع سنة) عوضاً عن "شهرية" (World Bank, 2011)، أيضاً إقرار تقديم الإقرار الضريبي (World Bank, 2015)، وهذا يعني القيام بالإقرار الضريبي الكترونياً (World Bank, 2017). وكان تحويل الملكية باهظ الثمن مما أدى إلى التأثير على تسجيل الملكيات (World Bank, 2011)، أيضاً كان يتم إجراء ذلك الكترونياً (World Bank, 2017)، تم تخفيض تكلفة الحصول على ربط الكهرباء (World Bank, 2012; 2014; 2018)، وأيضاً تأسيس نظام اليكتروني لتلقي الشكاوى (World Bank, 2012).

تم إصدار لوائح جديدة لحماية حقوق المستثمرين (World Bank, 2013)، وتعزيز السماح للمستثمرين بأن يدعو إلى عقد اجتماع غير عادي للمساهمين (World Bank, 2015). علاوة على ذلك، أصبح من السهل مقاضاة المدراء على عدم الالتزام باللوائح (World Bank, 2017). وتم تخفيض نسبة ضريبة الملكية مع إصدار نظام إقرار الكتروني، ونظام النافذة الوحيدة للتجارة عبر الحدود، وأيضاً قانون جديد لحل مشكلات المعسرين (World Bank, 2013). فالمشروعات التي كان يتطلب منها شراء أجهزة وأنظمة الفوترة المعتمدة (World Bank, 2014) أصبحت فيما بعد يتطلب منها فقط استخدام أي برنامج مجاني للفوترة وضريبة القيمة المضافة (World Bank, 2018). فليس من الضروري امتلاك حساب بنكي عند الإقرار الضريبي، إصدار قانون جديد للتخطيط الحضري وترميز البناء (World Bank, 2015). التفتيش قبل الشحن، والذي كان ضرورياً للمنتجات المستوردة وقاد إلى تدهور التجارة عبر الحدود (World Bank, 2015)، تم حذفه مؤخراً (World Bank, 2016). أصبح الحصول على مبنى ضرورياً للحصول على الترخيص، وتم تحويل الدفع والضمان الاجتماعي إلى "شهرية" عوضاً عن "فصلية" (World Bank, 2016).

تم تحسين إنفاذ العقود بواسطة توفير أنظمة إدارة قضايا للقضاة والمحامين مما يسهل إدارة ومتابعة القضايا (World Bank, 2016)، إصدار لوائح جديدة للإجراءات المدنية (World Bank, 2018)، تحسين الشفافية في نظام إدارة الأراضي (World Bank, 2016)، زيادة ساعات العمل اليومي في نوافذ الجمارك (World Bank, 2008)، وتأسيس منطقة جمركية موحدة (World Bank, 2018). تم إصدار قانون جديد لحل مشكلات الإعسار المالي لتحسين إمكانيات حل صراعات الأراضي تحت نظام إدارة الأراضي (World Bank, 2018).

5.4 السودان:

لم يتم العثور في المصادر المتوفرة على تعريف واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة معتمد أو محدد من قبل الجهات الرسمية في السودان. على الرغم من أن بعض المصادر تقول بأن المشروعات الصغيرة في السودان تعرف بأنها المشروعات التي توظف ما لا يزيد عن خمسين موظفاً بدوام كامل وتمتلك رأس مال مستثمر لا يقل عن 86,000 دولار أمريكي (Saqr, 2019). لا توجد مصادر يمكن الاستدلال بها تقضي بتحديد دور المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد كقطاع متكامل على الرغم من أن أبحاث أخرى ذكرت بأن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية في السودان (Eltahir, 2018).

لم يشهد الاقتصاد السوداني تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة والأعمال التجارية والريادية، حيث شهد ترتيب السودان تدهوراً وانخفاضاً فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية كما يشير البنك الدولي أن ترتيب السودان كان 147 خلال عام 2009 وأصبح 162 خلال عام 2019. بالنسبة لعوامل ممارسة الأنشطة التجارية مثل الوصول لمصادر التمويل، تسجيل الملكية، حماية المستثمرين وإنفاذ العقود ساءت خلال العقد الماضي، على الرغم من أن عوامل أخرى شهدت تحسناً مثل التعامل مع رخص البناء ومعالجة حالات الإعسار المالي حتى إن كانت مساهمتها في التطور والتنمية الريادية قليل جداً عند مقارنتها مع الدول الأخرى.

1.2.4 التحديات والإصلاحات:

% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان اعتبرت لوائح التجارة والعملاء تعتبر من أهم العقبات التي تؤثر على أدائها وأنشطتها الريادية، بينما تعتبر 22% و 14% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن إدارة الضرائب وأيضاً غياب الاستقرار السياسي تعتبر العقبتين الثانية والثالثة على التوالي التي تعرقل أنشطة المشروعات الريادية في السودان. يشير ذلك إلى أهمية إعداد الإصلاحات الإدارية والقانونية والتنظيمية في بناء بيئة تجارية تنافسية تعزز الأنشطة الريادية والتجارية للمشروعات الصغيرة.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها في الاقتصاد السوداني خلال العشر سنوات الماضية تعتبر أفضل من الإصلاحات التي تم تبنيها في الاقتصاد اليمني، تتمثل أهم الإصلاحات في اقتصاد السودان بتخفيض ضرائب الدخل والشركات، إلغاء ضريبة العمالة، تسهيل إجراءات التخليص الجمركي (World Bank, 2009)، إنشاء مكتب ائتمان خاص لتسهيل الوصول لمصادر

التمويل (World Bank, 2012)، إصدار قانون الشركات لتسهيل الحصول على مصادر تمويلية (World Bank, 2018) والتفتيش الموقعي تم إلغاؤه أيضاً. ومن الإصلاحات التي جاءت بنتائج عكسية وكان عائقاً للمشروعات الصغيرة تتضمن رفع تكلفة الختم الرسمي للشركة وأيضاً صعوبة مقاضاة ومساءلة المدراء (World Bank, 2016)، وقلة حماية حقوق المستثمرين ورغبتهم.

5.4 سورية:

هناك مجموعة من التعريفات المقدمة من الهيئة العامة والتشغيل وتنمية المشروعات، ووزارة التجارة والاقتصاد، ومجلس النقد والتسليف، تم اختيار تعريف وزارة التجارة والاقتصاد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل هذه الدراسة. حيث تعرف وزارة التجارة والاقتصاد السورية المشروعات متناهية الصغر بأنها المشروعات التي توظف أقل من عشرة عاملين، وبمبيعات تقل عن ثلاثة ملايين ليرة سورية ولا حدود لميزانيتها، بينما تعرف المشروعات الصغيرة على أنها المشروعات التي توظف أقل من خمسين عاملاً، وبمبيعات وميزانية تقل عن خمسين مليون ليرة سورية، وتعرف المشروعات المتوسطة على أنها المشروعات التي توظف ما يقل عن 250 موظف وبمبيعات وميزانية تقل عن مائتان وخمسين مليون ليرة سورية (المللي، 2015).

هناك تدهور ملحوظ في مستوى ممارسة الأنشطة التجارية في سورية بين عامي 2009 و2019، حيث كان ترتيب الاقتصاد السوري فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة التجارية يحتل المرتبة 137 بين 190 دولة في عام 2009 بينما احتل المرتبة 179 خلال عام 2019. وتظهر علامات التدهور في مستوى التطور بمجال ممارسة الأنشطة التجارية بين عامي 2009 و2019. بالإضافة إلى ذلك، كان رواد الأعمال في سوريا الراغبين في تأسيس أنشطتهم التجارية في عام 2009 يجب عليهم الخوض في ثمانية إجراء قانوني، والانتظار ما يقارب 17 يوماً وأيضاً دفع رسوم مقدارها 18.2% من نصيب الدخل الفردي، بينما خلال عام 2019 يخوض رواد الأعمال في عدد 7.5 إجراءات قانونية والانتظار 15.5 يوماً وأيضاً دفع رسوم مقدارها 7.6% من نصيب الدخل الفردي في المشروع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ هناك من التحسن في بعض المؤشرات الخاصة بممارسة الأعمال التجارية خلال العقد الفائت، تتضمن هذه المؤشرات الحصول على الكهرباء والذي تطور من رتبة 178 في 2009 إلى رتبة 156 في 2019، مؤشر الحصول على

الائتمان والذي تطور من رتبة 178 في 2009 إلى رتبة 175 في 2019، ومؤشر حماية المستثمرين الأقلية والذي تطور من 113 في 2009 إلى 95 في 2019، مؤشر دفع الضرائب والذي تطور من 99 في 2009 إلى 85 في 2019، وأخيراً مؤشر تنفيذ العقود والذي تطور من رتبة 174 في 2009 إلى رتبة 161 في 2019.

1.2.4 التحديات والإصلاحات:

يوضح الرسم أعلاه بأن الفساد هو أهم العقبات التي تعترض طريق إنشاء وتأسيس الأنشطة التجارية السورية، بينما في المرتبة الثانية حلت العمالة غير الماهرة متبوعة بصعوبة الحصول على الكهرباء، ممارسات القطاع غير المنظم وأيضاً ممارسات الأنظمة الجمركية من العقبات التي تؤثر على فرص تأسيس الأنشطة التجارية بينما حلت نسبة الضرائب من أقل الصعوبات أمام تأسيس الأنشطة التجارية. إضافة إلى ذلك أوضح فريق التقييم السريع في عام 2018 أن من أكثر العقبات أمام ممارسة وتأسيس الأنشطة التجارية هو صعوبة الوصول للكهرباء، التزود بالوقود، وفقدان العمالة الماهرة (Salmon et al., 2018).

يتضح من قراءة الصعوبات والعقبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة السورية أن الفساد والقوى العاملة غير الماهرة وأيضاً الكهرباء وممارسات القطاع غير الرسمي تعتبر تحديات تتساوى في تأثيرها على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السوري، وبالنظر إلى هذه صعوبات يمكن الاستنتاج بأن غياب الاستقرار الذي تشهده سورية ساهم في زيادة حدة الصعوبات والتحديات التي تؤثر على تطوير البيئة التجارية مما يجعل تأسيس وممارسة الأعمال التجارية والريادية تحدياً كبيراً لصغار المستثمرين.

تكاد الإصلاحات المتعلقة بتأسيس وتطور الأنشطة التجارية أن تكون غير موجودة وبالأخص خلال الخمس سنوات الأخيرة المتعلقة بالدراسة، حيث كان هناك بعض الإصلاحات فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري وأيضاً الحصول على الائتمان خلال الخمس السنوات الأولى، بينما غابت هكذا إصلاحات إلى أن أصبحت إصلاحات عكسية خلال العام 2017. كما يلعب الصراع الدائر في البلد في تقويض فرص النمو المتعلق بالمشاريع الصغيرة والأنشطة الصغيرة ورعايتها من قبل الحكومة وحاضنات الأعمال الداعمة.

5.4 مصر:

تعرف لجنة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المشروعات متناهية الصغر بأنها كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه أو كل مشروع حديث

التأسيس يقل رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن 50 ألف جنيه مصري، بينما تعرف المشروعات الصغيرة بأنها كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ولا يجاوز 5 مليون جنيه أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 5 مليون جنيه أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 3 مليون جنيه، وتعرف المشروعات المتوسطة بأنها كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي 50 مليون جنيه، ولا يتجاوز 200 مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال، 5 مليون جنيه ولا يجاوز 15 مليون جنيه أو كل مشروع حديث التأسيس غير صناعي يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 3 مليون جنيه ولا يجاوز 5 مليون جنيه.

بالنسبة للاقتصاد المصري، لم يحصل تدني كبير بممارسة الأنشطة التجارية كما للاقتصاديات الأخرى، بل بالعكس، هناك تحسن فيما يتعلق ببعض المؤشرات بين عامي 2009 و 2019، حيث كان ترتيب الاقتصاد المصري فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة التجارية يحتل المرتبة 114 بين 190 دولة في عام 2009 بينما احتل المرتبة 109 خلال عام 2019. كما تشير النتائج إلى تحسن بعض المؤشرات وتدني بعضها الآخر خلال عامي 2009 و 2019. من ضمن المؤشرات التي تحسنت مؤشر استخراج رخص البناء حيث تطورت رتبته من 165 في 2009 إلى 68 في 2019، مؤشر الحصول على الكهرباء والذي تطور من رتبة 101 في 2009 إلى رتبة 96 في 2019، مؤشر الحصول على الائتمان والذي تطور من رتبة 84 في 2009 إلى 60 في 2019، وأخيراً مؤشر تسوية حالات الصعوبة حيث تطور من رتبة 128 في 2009 إلى 101 في 2019. بالإضافة إلى ذلك، كان رواد الأعمال في مصر الراغبين في تأسيس أنشطتهم التجارية في عام 2009 يجب عليهم الخوض في 6 إجراء قانوني، والانتظار ما يقارب سبعة أيام وأيضاً دفع رسوم مقدارها 18.3% من نصيب الدخل الفردي، بينما خلال عام 2019 يخوض رواد الأعمال في عدد 6.5 إجراءات قانونية، والانتظار 11.5 يوماً وأيضاً دفع رسوم مقدارها 40.3% من نصيب الدخل الفردي في المشروع مما يوحي بأنه لم يكن هناك تحسن في عملية تأسيس المشروعات الصغيرة وتسجيلها خلاي عامي 2009 و 2019.

1.2.4 التحديات والإصلاحات:

إن نسبة الضرائب المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أكثر العقبات أمام تطوير الأعمال التجارية كما أشارت 24% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، تبع ذلك غياب الاستقرار السياسي كثاني أكبر عقبة أمام ممارسة الأنشطة الريادية، بينما كان الوصول للكهرباء وأيضاً القوى العاملة غير الماهرة من أقل الصعوبات التي تعيق تنمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، يتضح من ذلك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري لا تتمتع ببيئة تجارية تشجيعية نظراً لارتفاع نسبة الضرائب وأيضاً غياب الاستقرار السياسي إضافة إلى الفساد، حيث تعتبر هذه الثلاثة المؤثرات في غاية الأهمية فيما يتعلق بالتأثير على إمكانية دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلد. هناك الكثير من الإصلاحات التي تم تبنيها لدعم الأنشطة الريادية في الاقتصاد المصري لعل أبرزها ما حدث في عامي 2009 و2019، من ضمن الإصلاحات التي تكررت خلال السنوات الماضية هي حماية المستثمرين الأقلية وأيضاً الإصلاحات المتعلقة ببدء الأعمال التجارية. خلال العامين 2012 و2013 لم يكن هناك أي إصلاحات، بينما كان هناك إصلاحات عكسية تتعلق في دفع الضرائب في عام 2014. لم يتم تبني أي إصلاحات تتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة الريادية وأيضاً الوصول للكهرباء خلال العشر سنوات الماضية المتعلقة بالدراسة. بالنسبة للإصلاحات العكسية والتي تؤثر سلباً على تنمية الأعمال الريادية، كان هناك إصلاحات تتعلق بدفع الضرائب عام 2014. إصلاحات متعلقة بالتجارة عبر الحدود عام 2017، وإصلاحات متعلقة بتسجيل الملكية عام 2018.

5.4 اليمن:

على الرغم أنه لا يوجد تعريف رسمي معترف به للمشروعات الصغيرة في اليمن، عرف الجهاز المركزي للإحصاء المشروعات الكبيرة بأنها المشروعات التي توظف أكثر من عشرة موظفين، بينما المشروعات المتوسطة هي التي توظف حوالي 4 إلى 9 موظفين، بينما المشروعات الصغيرة هي التي توظف عامل واحد إلى أربعة عمال (CSO, 2005). بينما عرفها المسح الشامل الذي تم إجراؤه عام 2000 بأن المشروعات الأصغر هي التي توظف عامل واحد (توظيف ذاتي)، والمشروعات الصغيرة هي التي توظف من 2 إلى 4 عمال، بينما المشروعات المتوسطة هي التي توظف من 5 إلى 50 موظف.

تقع اليمن في ذيل الدول الأخيرة فيما يتعلق بالترتيب الخاص بممارسات الأنشطة التجارية، حيث أن اليمن كانت في المرتبة ال 98 فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة التجارية خلال 2009، بينما أصبحت في المرتبة ال 187 خلال عام 2019 من بين 190 دولة في تقرير البنك الدولي (World Bank, 2008; 2018). في الوقت الحالي يحتاج رواد الأعمال إلى الانتظار 40 يوماً في 2019 لتأسيس وتسجيل مشروعاتهم بينما كانت فترة الانتظار 14 يوماً في 2009. أما فيما يتعلق بالرسوم المدفوعة عند التسجيل، فقد كانت حوالي 93% من نصيب الفرد من الدخل في 2009 بينما ارتفعت في 2019 إلى 118.8% (World Bank, 2008; 2018). بالإضافة إلى ذلك، يلعب الصراع الحالي وغياب الاستقرار دوراً كبيراً في زعزعة وإضعاف العملية التجارية بين أوساط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والجهود المبذولة في تطوير التنمية لا تقود لأي تأثير حقيقي، حيث أنّ وضع الغياب القانوني في البلد ساهم في تدهور تلك الجهود المبذولة للإصلاح والحفاظ على وضع اقتصادي متماسك. من العوامل المتعلقة بممارسة الأنشطة التجارية والتي شهدت تدهوراً كبيراً في العقد الماضي، معاملات رخص البناء، ربط الكهرباء، الوصول لمصادر التمويل، تسجيل الملكية، حماية حقوق المستثمرين، وتنفيذ العقود.

1.2.4 التحديات والإصلاحات:

يلعب غياب الاستقرار دور كبير أمام ريادة الأعمال والأنشطة الريادية والتجارية كما تم إقرار ذلك من قبل نصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي قام البنك الدولي باستطلاعها، بينما 24% من المشروعات حددت انعدام الكهرباء كأكبر تحدي يواجه أنشطتها، بينما جزء صغير من المشروعات يعتبر الوصول لمصادر التمويل، الفساد، والجريمة والسرقة، وقوانين ولوائح العمالة كأكبر التحديات التي تواجهها.

عند أخذ الإصلاحات بالاعتبار، خفضت اليمن عدد الإجراءات التي يجب على رواد الأعمال الخوض فيها لتأسيس مشروعاتهم، وأيضاً خفضت وقت الانتظار لإنجاز ذلك التسجيل وأيضاً تقليل المتطلبات اللازمة للختم الرسمي للشركة، ورأس المال المدفوع (World Bank, 2008)، إلغاء شرط تقديم شهادة امتلاك حساب بنكي من أجل تسجيل المشروع، تأسيس نظام تبادل بيانات الكتروني ونظام تفتيش وتبع المخاطر لتسهيل ممارسات التجارة عبر الحدود (World Bank, 2009)، وتم تخفيض نسبة ضريبة الشركات من 35% إلى 20% (World Bank, 2011).

من ضمن الإصلاحات التي لم تساهم في تحسين الأنشطة الريادية إلغاء نظام النافذة الواحدة لإجراءات تسجيل المشروع (World Bank, 2011)، تقليل الأنشطة في الموانئ خلال 2015 كرد على الأحداث الجارية والمتعلقة بغياب الاستقرار السياسي في المنطقة (World Bank, 2015).

6 المناقشة:

بالنظر إلى كل ما تم سرده أعلاه، يصبح جلياً وواضحاً أن رواندا قامت بتحقيق مستوى نمو وتطور حقيقي شامل فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأنشطة التجارية، بواسطة إنشاء بيئة تجارية تنافسية وبنية تحتية لتشجيع الأعمال الريادية والأنشطة التجارية. لذلك لم تكن الصعوبات في رواندا مرتبطة بالبنية التحتية والاستقرار كاليمن على سبيل المثال. فتبني الإصلاحات والسياسات ساعد في تحقيق أهداف تنمية تناسب البيئة التجارية الرواندية. لذلك تناقش هذه الجزئية من الدراسة فرص الإصلاحات الرواندية التي يمكن للدول الأخرى ان تحذو حذوها في استهداف تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تحققت الإصلاحات الرواندية من خلال تبني استراتيجيات تنمية وإصلاحات اقتصادية وإدارية، والتي تقود في الغالب إلى تطور ملموس في النواحي الاقتصادية المختلفة، حيث أن رواندا والتي كانت في المرتبة الـ 139 فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية خلال 2009 (World Bank, 2008) ظهرت في المرتبة التاسعة والعشرين خلال 2019 (World Bank, 2018). قادت هذه الإصلاحات أيضاً إلى الموائمة بين شرائح المجتمع وبالتالي تحقيق تنمية ملحوظة في وقت قصير والذي أيضاً يمكن رؤية انعكاسه في ارتفاع مرتبة رواندا في مؤشر التنمية البشرية والذي كان 0.25 في 1990 وأصبح 0.524 خلال 2019 (Afolayan, 2015)

من ضمن الاستراتيجيات المهمة التي تبناها في مسيرة التنمية الرواندية هي رؤية 2020 (Vision 2020)، إستراتيجية التخفيف من الفقر (Poverty Reduction Strategy Paper)، إستراتيجية التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر الأولى 2008 – 2012 (Economic Development and Poverty Reduction Strategy: 2008–2012)، وإستراتيجية التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر الثانية 2013 – 2018 (Economic Development and Poverty Reduction Strategy II: 2013–2018). جميع هذه الاستراتيجيات هدفت إلى بناء قطاع خاص يساهم في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال بناء وتشجيع بيئة تجارية تنافسية وجاذبة للاستثمار والعمل التجاري. هدفت أيضاً إلى بناء الاقتصاد المعرفي والذي يلعب فيه القطاع

الخاص دوراً رئيسياً كشريك في التنمية والتطور إضافة إلى تخفيف الفقر وتحول رواندا إلى دولة مشهود لها بالتنمية من قبل البنك الدولي 2020. نجحت هذه الاستراتيجيات إلى حد كبير بسبب التركيز على خمسة جوانب مهمة في الاقتصاد وهي تشجيع الترابط والتواصل المحلي، تطوير ونماء الصادرات، تطوير وتحول القطاع الخاص عن طريق الاستثمارات، رفع مستوى التنمية الريفية، والتنمية من خلال السعي وراء الاقتصاد الأخضر (Green Economy) (Government of Rwanda, 2000; 2002; 2007; 2013).

7 التوصيات:

من أجل دعم الأنشطة الريادية وخلق فرص تنمية لدعم ريادة الأعمال، تحتاج الدول الأقل نمواً والدول التي تشهد نوعاً من غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى تبني التجربة الرواندية فيما يتعلق بإنقاذ الاقتصاد من الظواهر التي تفتك بالفرص التنموية. هناك حاجة ماسة لتعاون جميع القطاعات كالمواطنين العام وخاص وقطاع المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليين لتحقيق مظاهر التنمية الاقتصادية من خلال دعم ومراقبة الأنشطة الريادة او قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما له من دور في خلق الفرص الوظيفية وزيادة فرص الدخل في المجتمع.

8 الخلاصة:

يمكن الاستنتاج بأن تبني التجربة الرواندية في التقليل من آثار غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي من خلال تبني الاستراتيجيات التنموية الشاملة والإصلاحات الإدارية والاقتصادية الهامة إضافة إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد من شأنه أن يساهم تجاه الوصول نحو التغيير الريادي والرفاهية الاقتصادية في البلدان الأقل نمواً. إنّ التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي تزيد من حاجة هذه الدول إلى التغيير الريادي الذي ينتشل الاقتصاد من براثن التدهور عن طريق خلق الفرص الوظيفية في قطاع المشروعات الصغيرة، وذلك يمكن من خلال التركيز على بناء المهارات والقدرات بين الأفراد وتنمية الموارد البشرية أو رأس المال البشري في البلد حيث يعتبر التعليم من أهم الخطوات التي

يمكن الاعتماد عليها من أجل تجهيز الشباب والرفع من إرادتهم نحو الأنشطة الريادية وتأسيس مشروعاتهم الخاصة.

9 المراجع

أولاً: المراجع العربية

- [1] لزهرة العابد، (2013). إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: 20
- [2] حميداتو، محمد الناصر، وصافية، بقاص (2017). التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
- [3] المملي، قمر (2015). المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- [4] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2018). مؤشر سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتوسطة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس. ISBN 978-92-64-31002-5

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Afolayan, E. (2015, 24 January). Rwanda tops the UN Human Development Index, <http://africa-me.com/rwanda-tops-the-un-human-development-index/> Accessed: 15/10/2019
- CIA, (2018). The World FactBook 2018, Central Intelligence Agency, Government Printing Office. ISBN13: 9781510740273
- Coffey, (2014). Scoping the Need for Improved Access to Funding, Advisory Support and Business Skills Development for SMEs in Afghanistan, Coffey International Development Ltd. UK.
- CSO, (2005). Statistical Year Book, Central Statistical Organization, Sana'a, Yemen.
- Eltahir, O. (2018). Factors affecting the performance & business success of small & medium enterprises in sudan (Case study: Omdurman). *International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research*, 6(6), 14-22.
- Georgieva, K. (2018). The future drivers of growth in Rwanda, retrieved from: <https://blogs.worldbank.org/nasikiliza/the-future-drivers-of-growth-in-rwanda> , Accessed: 14/01/2020.
- Government of Rwanda, (2000). Rwanda Vision 2020, Kigali.
- Government of Rwanda, (2002). Poverty Reduction Strategy Paper 2002, Kigali.
- Government of Rwanda, (2007). Economic Development and Poverty Reduction Strategy, 2008–2012, Kigali.
- Government of Rwanda, (2013). Economic Development and Poverty Reduction Strategy II, 2013–2018, Kigali.
- Minicom, (2010). SMEs product clusters in Rwanda booklet, Kigali.

- Minicom, (2010a). Small and Medium Enterprises (SMEs) Development Policy, Kigali.
- National Institute of Statistics of Rwanda, (2015). Establishments census 2014, National Institute of Statistics of Rwanda. Kigali, Rwanda.
- Nsengimana, S. (2017). Challenges to women entrepreneurship in Kigali, Rwanda, Master's Dissertation, Cape Peninsula University of Technology. <http://hdl.handle.net/20.500.11838/2589>
- Salmon, K., Assaf, N., & Francis. D. (2018). Surviving Firms of the Syrian Arab Republic: A rapid assessment, working paper, World bank group, New York.
- Saqr, A. M. K. (2019). Small Enterprises: The Idea and the execution method, Dar EtalemElgame, Alexandria, Egypt.
- Taka, M. (2020). The role of education in peacebuilding: learner narratives from Rwanda. *Journal of Peace Education*, 17(1), 107-122. <https://doi.org/10.1080/17400201.2019.1669146>
- Volery, T., & Mazzarol, T. (2015). The evolution of the small business and entrepreneurship field: A bibliometric investigation of articles published in the International Small Business Journal. *International Small Business Journal*, 33(4), 374-396. <https://doi.org/10.1177/0266242613516139>
- World Bank, (2008). Doing business 2009, The World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7609-6>
- World Bank, (2009). Doing business 2010: Reforming through difficult times, The World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7961-5>
- World Bank, (2010). Doing business 2011: Making a difference for entrepreneurs, The World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7960-8>
- World Bank, (2011). Doing business 2012: Doing business in a more transparent The world, World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-8833-4>
- World Bank, (2012). Doing business 2013: Smarter regulations for Small and Medium-size enterprises, The World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9615-5>
- World Bank, (2013). Doing business 2014: Understanding regulations for small and medium- size enterprises, The World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9984-2>
- World Bank, (2014). Doing business 2015: Going beyond efficiency, The World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0351-2>
- World Bank, (2015). Doing business 2016: Measuring Regulatory Quality and Efficiency, The World Bank, Washington, DC <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0667-4>
- World Bank, (2015a). Yemen, Republic of - Unlocking the potential for economic growth, World Bank Group, Washington, D.C. <http://hdl.handle.net/10986/23660>
- World Bank, (2016). Doing business 2017: Equal Opportunity for All, The World Bank, Washington, DC. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0948-4>
- World Bank, (2017). Doing business 2018: Reforming to Create Jobs, The World Bank, Washington, DC.
- World Bank, (2018). Doing business 2019: Training for reform, The World Bank, Washington, DC.